الانتقال إلى الديمقراطية: ماذا يستفيد العـرب من تجارب الآخـرين؟

المـؤلف: د. علـي الديـن هـلال
الناشر: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (سلسلة عالم المعرفة)، الكويت.
تاريخ النشـر: ديسمبر 2019م.
عدد الصفحات: 271 صفحة.
عرض: أ. خالد خميس السحاتي، محاضر، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.
بريد الكتروني: Khalid.elshati@uob.edu.ly

لايـزال الحـديث عـن الديمقراطيـة والتحول الديمقراطي، وما يتعلق بهما من أحداث ومفاهيم ومؤسسات وإجراءات، يستحوذ على اهتمام كثير من الباحثين والكتاب، حيث صدرت في العقود الماضية مئات الكتب عن هذا الموضوع، بلغات عديدة، حتى أصبح تأليف كتاب جديد في هذا المجال يتطلب الإجابة عن سؤال مهم، يتمثل في لماذا هذا الكتاب؟، وهُو ما استهل به - مؤلف هذا الكتاب - مقدمة كتابه المهم الانتقال إلى الديمقراطية: ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟، حيث ذكر أن هذا العمل يقدم جديدا على مستويين، الأول أنه كتاب موضوعه الخبرات الدولية للانتقال الديمقراطي، ولكن هدفه فهم العوامل التي أدت إلى تعثر الانتقال إلى الديمقراطية في العالم العربي. ولا يمكن إدراك ذلك إلا بالمُقارنة وتحليل تجارب التطور الديمقراطي في دول ومُجتمعات مُختلفة. والثاني، أن هذا الكتاب يتساءل عن ماهية تلك الديموقراطيات التي ننتقل إليها، وهل هي - كما يرى بعض الباحثين الغربيين - مجمُوعة من المؤسسات والإجراءات المتعلقة بطريقة الوصول إلى الحكم وتداول السلطة من يد إلى أخرى؟، وهو ما يسمى بالديمقراطية الإجرائية؟، أو أنها النظام الذي يؤدي إلى تبني الحكومات مجموعة من السياسات العامة، التي توفر فرص الحياة المتساوية لأكبر عدد من المواطنين، وتحقق العدالة الاجتماعية بين الأفراد والجماعات والطبقات والمناطق، وهُو ما يُسمَّى مضمُون الديمقراطية أو الديمقراطية الغائية؟.. ومن هنا فإن أهمية موضوع الديمقراطية تنبع من أنها تتناول قضايا حيوية، تشمل طبيعة العلاقات بين الحاكمين والمحكومين، وأساس الطاعة السياسية، أو الالتزام السياسي، والتوازن الضروري والمطلوب بين الحرية والسلطة، والعلاقة بين الدولة والقوى الاجتماعية، فالبحث في موضوع الديمقراطية هو بحث في الشرعية، شرعية الدولة، وشرعية النظم السياسية والاجتماعية القائمة.

ويتناول هذا الكتاب أربع قضايا رئيسية، أولها ديناميات أزمة النظم السلطوية وأنماط التفاعلات التي تؤدي إلى سقوطها. وثانيها تحديات تأسيس النظام الديموقراطي، كوضع إطار دستوري جديد، والانتخابات. أما ثالثها فهي عملية تعزيز النظام الديموقراطي، رابعا وأخيرا حدود الانتقال إلى النظم الديمقراطية، من خلال دراسة الانتقادات الموجهة إلى

الديمقراطية التمثيلية، ومناقشة الاجتهادات الأخرى كالديمقراطية التوافقية والتشاورية والرقمية.

ويتكون هذا الكتاب من ستة فصول، يتناول الفصل الأول، الديموقراطية بين القيم والمؤسسات، تناول فيه المؤلف كلمة الديمقراطية من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية، وخلص إلى أن الأمر الراجح أنه لا يمكن حصر معنى الديمقراطية في تعريف جامد خارج عن الزمان والمكان، فالنظام الديموقراطي هو حصيلة خبرة اجتماعية يعاد تعريفها وتشكيلها من إطار ثقافي إلى آخر، ومن زمان إلى آخر. ويستند النظام الديمقراطي إلى أساسين، مجموعة من القيم التي تمثل ثقافة الديموقراطية، ومجموعة المُؤسسات والترتيبات التنظيمية التي تمثل وتجسد تلك القيم.

ويستعرض الفصل الثاني من هذا الكتاب الاتجاهات النظرية في تفسير نشأة النظم الديموقراطية، وركز المؤلف في هذا الشأن على ثلاث مدارس أو اتجاهات رئيسة، سعت إلى تفسير بروز النظام الديموقراطي ومُؤسَّساته، الأول اتجاه التنمية/ التحديث (توافر الشروط المُسبقة)، والثاني اتجاه الفاعلين السياسيين (اختيارات النخب وتفضيلاتها)، والثالث اتجاه التحليل البنائي (نمط توزيع القوة الاقتصادية والاجتماعية)، وخلص المؤلف في هذا الجانب إلى أن هذه الاتجاهات النظرية الثلاثة مكملة لبعضها البعض، فالاتجاه الذي يربط بين الديموقراطية والتنمية الاقتصادية يبين السياق المجتمعي المحبذ لعمليتي الانتقال والتعزيز الديموقراطي، بينما لا يدرس العمليات السياسية والترتيبات المؤسسية المرتبطة بالانتقال، وهو ما درسه الاتجاهان الثاني والثالث؛ فكلاهما ركز على أحد جانبي عملية الانتقال. وبشكل عام يستفيد أغلب الباحثين في دراساتهم عن الانتقال إلى الديموقراطية من الأفكار والمفاهيم النابعة من هذه التوجهات النظرية الكبرى.

وتناول الفصل الثالث انهيار النظم السلطوية، من خلال عرض كيفية انهيار تلك النظم، وتوضيح السمات العامة للنظم السلطوية وانتقالها من السلطوية النقية إلى السلطوية الهجين، كالسلطوية التنافسية أو الانتخابية، وتوضيح آليات انهيار هذه النظم، والتفاعلات المرتبطة بها، والفاعلين الرئيسيين في هذه العملية، والتأثيرات الداخلية والخارجية، وكذلك الدراسة المُقارنة بين هذه النظم في انهيارها. وهنا تم تحديد العوامل الحاكمة في هذا المجال في القوة التنظيمية والتماسك الداخلي للنخبة الحاكمة، الخبرة المشتركة بين أعضاء النخبة في مرحلة النضال الثوري، السيطرة على الموارد الاقتصادية، ودرجة الانكشاف في العلاقة مع الدول الغربية.

وتطرق المؤلف في الفصل الرابع من الكتاب إلى عملية الانتقال إلى الديموقراطية، وركز فيه على تعريف الانتقال إلى الديمقراطية، أنماطه، سمات المرحلة الانتقالية وتحدياتها، والتصميم المؤسسي للنظام الجديد. ويُعرف مفهوم الانتقال إلى الديمقراطية بمجموعة العمليات (Processes) التي تحقق انتقال نظام سياسي من الحكم السلطوي إلى

الحكم الديموقراطي.. بعدها تم تناول العوامل المدعمة لنجاح الانتقال إلى الديمقراطية، وأبرزها استقرار مفهوم الدولة، القبول بشرعية الحكومة الانتقالية، استمرار مناخ الجبهة الوطنية أو الكتلة التاريخية، إدماج الفاعلين الرئيسيين، قدرة القيادات السياسية على التفاوض وبناء التحالفات، والتوازن بين الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي.

وفي الفصل الخامس تناول المؤلف تعزيز الديمقراطية، باعتبار أن توطيد أركان الديمقراطية أو التعزيز الديموقراطي (Consolidation Demo-cratic) ، يشير إلى ترسيخ المؤسسات والترتيبات الديمقراطية، وقبول الفاعلين الرئيسيين لها، والاعتقاد أنها توفر فرصا متكافئة للجميع للمشاركة في الحكم، وأنها تضمن مصالحهم بعدالة، وأنها الحكم والفيصل في حسم الخلافات بينهم. فالتعزيز قد يكون بمعنى استمرار أو طول بقاء المؤسسات الديمقراطية، أو بمعنى غياب التهديدات للنظام الديمقراطي، أو بمعنى الاقتراب من المثل العليا الديموقراطية، أو تنظيم الديموقراطية، أو بمعنى استقرار مؤسسات الحد الأدنى للديمقراطية، وباستعراض التعريفات السابقة، يمكن التمييز بين جانبين للمفهوم، يتمثل الجانب الأول في التعزيز الإيجابي، بمعنى قبول النخب الرئيسة لشرعية النظام الديمقراطي، والاعتقاد بأن الأسلوب الديموقراطي للوصول إلى الحكم هو الخيار الوحيد، وأنه لا توجد خيارات أخرى. ويتمثل الجانب الثاني في التعزيز السلبي، ويشير إلى غياب التهديدات والأخطار الموجهة إلى النظام، وعدم احتمال لجوء إحدى النخب السياسية إلى استخدام أساليب للتعامل مع الفاعلين الآخرين، أو للوصول إلى السلطة عن غير الطريق الديمقراطي وخارج المؤسسات الشرعية.. فعملية التعزيز الديمقراطي ليست مسألة حتمية، ولا يمكن الرجوع عنها، فهي عبارة عن حالة توازن بين القوى المؤيدة للديمقراطية والتي تولت السلطة، وتلك التي تعارضها أو تتخوف منها.. وجوهر هذه العملية هو بناء القدرات اللازمة لممارسة الحكم الديمقراطي، وإدارة شؤون الدولة والمجتمع بطريقة ديمقراطية.

ويستعرض الفصل السادس والأخير من الكتاب حدود الانتقال إلى الديموقراطية: تعدد المفاهيم والأنماط، ويعرض هذا الفصل أهم التطورات التي لحقت بالنظم والممارسات الديموقراطية في دروس المُمارسة وتغير الظروف. وركز المؤلف على الديموقراطية التمثيلية، الديموقراطية الليبرالية، الديمقراطية النخبوية، الديمقراطية التوافقية، الديموقراطية الاجتماعية، الديموقراطية الرقمية، والديموقراطية التشاورية.. وعليه، فإن ذيوع مفهومي الديموقراطية الرقمية والتشاورية وغيرهما يؤكد بجلاء أن حيوية الديموقراطية تنبع من قدرتها على التطور والتكيف مع الظروف المتغيرة، وأنه لا يوجد شكل مؤسسي جامد أو نهائي لها. وكما أن مؤسساتها قد تطورت في العصر الحديث من القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين، واتخذت شكل الهيئات التمثيلية النيابية، فإنها يمكن أن تتطور أيضاً في المُستقبل وتأخذ أشكالاً أخرى. والخُلاصة من تعدد

الأفكار والممارسات الديموقراطية على النحو الذي عرض في هذا الفصل أن الديموقراطية هي عملية صيرورة تاريخية، تتطوَّرُ وفقاً للظرُوف والأوضاع المتغيرة، وأن الشكل الذي يتخذهُ النظام الديموقراطي في مجتمعٍ ما يتأثر بالسياق التاريخي والاجتماعي والاقتصادي لهذا المُجتمع.

ويختتم المؤلف كتابه بطرح سؤال مهم وكبير مفاده أي مستقبل للديموقراطية؟، ويقارن في هذا الإطار بين أداء المُؤسسات الديمقراطية (أحزاب، انتخابات، برلمانات - حكومات..) في دول الديمقراطيات الراسخة ونظائر هذه المؤسسات في كثير من الدول الأفريقية والآسيوية وفي أمريكا اللاتينية. ففي هذه الدول حملت المؤسسات الديمقراطية سمات مجتمعاتها كالفقر المدقع، وشيوع الأمية، وغلبة الانتماءات الإثنية، وممارسات الزبانية السياسية على حساب قيم المواطنة والانتماء الوطني، ومن ثم يتعين على الباحث في موضوع الانتقال إلى الديموقراطية إدراك أنها عملية طويلة الأجل، ومعقدة، وديناميكية، ومفتوحة النهايات، وأن عليه الأخذ بعين الاعتبار اختلاف البيئة، التي تتشكل فيها مضامين القيم الديموقراطية والأشكال التنظيمية التي تتخذها.. ويؤكد المؤلف ختاما أن الديموقراطية ليست مجمُوعة قوانين ومؤسسات وإجراءات فقط، بل هي أيضاً قيم ومفاهيم وثقافة وأسلوب حياة، ونمط لإدارة الأُمُور، تجد ملاذها وحمايتها في إيمان المُجتمع بها وثقته بمؤسساتها، لذلك لم يكن من الغريب أن يسجل عالم الاجتماع الإنجليزي أنتوني جيدنز أن الديموقراطية نظام صعب التطبيق، ويصعُبُ التعايش معه..، ومع ذلك يبقى النظامُ الديموقراطي هو أفضل نظام ابتكرهُ البشرُ لإدارة أمور المجتمع والدولة، وأن أسوأ الديموقراطيات أفضل كثيرا من أصلح الديكتاتوريات؛ لأن عبقرية المؤسسات الديموقراطية تتمثل في أنها قادرةٌ على التعبير عن المصالح المُختلفة في المُجتمع، وإدارة الخلافات بينها بطريقة سلمية، وامتلاك القدرة على المراجعة وتصحيح الذات.

ملاحظات ختامية:

يطرح المؤلفُ في هذا الكتاب كثيرا من الأفكار والقضايا حول موضُوع الديمقراطية..، فهوامش الكتاب، التي وثقت في نهايته، من صفحة 213 إلى 229، (16 صفحة)، لم تتضمن المراجع والمصادر فقط (وهي كثيرة وثرية باللغتين العربية والإنجليزية)، وإنما تضمنت أيضا تحليلات وتوضيحات تتعلق بمفهوم الديمقراطية، وتطورها، وملامح النظام الديمقراطي ولمحات عن تاريخه، ومفهُوم الدستور، و الأوليغارشية، والليبرالية، والديمقراطية التشاورية، والموجة الثالثة للديمقراطية، والفرق بين الديمقراطية الاجتماعية والاشتراكية الديمقراطية..، وغير ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الكتاب يمزج بين الجوانب النظرية في موضوع الديمقراطية والتطبيق العملي لها، من خلال عرض مجموعة من تجارب بعض الدول التي مرت بعملية الانتقال إلى الديمقراطية؛ وذلك من أجل استلهام

الدروس والعبر - في عالمنا العربي - من تلك التجارب، والاستفادة منها بقدر الإمكان.. فكما هو معلوم، لا توجد وصفة جاهزة تحقق النجاح في الانتقال للديمقراطية، بل هناك تجارب مُختلفة، ومسارات متباينة، ومآلات مختلفة، ولكل تجربة خصوصيتها، وما حدث في المنطقة العربية من حراك عام 2011م، فيما سمي بالربيع العربي آنذاك، وما ترتب عليه من نتائج متعددة، بل وأزمات وحروب طاحنة، يؤكد صحة ما يذهب إليه المؤلف، من وحدة الأهداف المعلنة (إسقاط الأنظمة الديكتاتورية وبناء الديمقراطية)، واختلاف النتائج، وتعدد مسارات التحول الديمقراطي، كما أسلفت، ولهذا يخلص المؤلف إلى أن ازدهار الديمقراطية لا يتحقق بمجرد الاعتقاد في مبادئها، أو الالتزام بنتائجها في صناديق الاقتراع مرة كل أربع سنوات؛ وذلك لأن هذه الممارسات قادت إلى نوع من الركود الديمقراطي، وعزوف الشباب عن مؤسساتها، بل يتطلب ازدهار الديموقراطية ممارسة العملية الديمقراطية على نحو دوري ومستمر بما يعطي المواطن الشعور بأن له دورا في التأثير في اختيار السياسات، وفي القضايا التي تؤثر في حياته، وبما يؤكد معنى المواطنة الإيجابية.

خُلاصة القول، ومن خلال الاطلاع على هذا الكتاب يلاحظ أنه كتاب مهم ومفيد للباحثين والمهتمين، ولطلبة الدراسات الجامعية والعليا في العلوم السياسية، لثرائه العلمي والمعرفي، وتناوله لكثير من الجوانب والقضايا والمفاهيم المرتبطة بالديمقراطية والتحول الديمقراطي وتحديات تأسيس النظم الديمقراطية.